



وجهة مطر

أحمد فراب

بلد للإيجار !!

حكومتين حكومة في الظاهر وهذه مثلها مثل الشعب لا حول لها ولا قوة وحكومة بالخفاء وهذه كلها دهاء دوامها يبدأ عندما يأتي المساء وتشتغل ليل ليل.

يعاملوننا معاملة المستأجرين الذين لم تترك طريقة واحدة لتطفيشهم من البيت إلا وتم استخدامها ومع ذلك لم جلسنا فيه دقيقة واحدة ولحملنا أثاثنا وفتشنا عن بيت آخر للإيجار لأننا ننفك وطنك لن ينفك العالم كله.

نحن لا نعيش في هذا البلد بعقد إيجار يلتزم فيه الطرف الأول الذي هو مكونات الجهل والعجز بتأجير الطرف الثاني الذي هو الشعب في حين يلتزم الطرف الثاني بترميم البيت وإصلاح أبراج الكهرباء ودفع الفواتير وتسديد الإيجار في مواعيد.

ولسان حال المتصارعين يقول للشعب: "اللي أعجبه أعجبه اللي ما أعجبه يسير يدور له بيت في الصومال".

طيب فين نروح؟ أكثر من مليون يعني طفشوا إلى السعودية بحسبنا عن رزق عيالهم وهامهم الآن يعانون أشد المعاناة ويعيدون أيام يتم تحريكهم ويعود عشرات الآلاف إلى البيت اليميني ولسان حالهم "عز الخويل صوبوها".

وإذا رجعوا لبلادهم يدورون أعمالاً أو زراعة أو مصانع لن يجدوا شيئاً سوى وعود حكومية كسراب بقلية، كل المزارع مثل كل المصانع مثل كل الأراضي مثل كل المشاريع مثل كل شبكات الصيد كلها ملك للمؤجرين، فغيبني على الشعب "المستأجر" إذا ضاقت عليه الأحوال أين سيدجد وطناً للإيجار؟

انكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com



المخاطر الاقتصادية لضعف هبة الدولة

(2-2)



أ.د/ محمد أحمد الأفندي

إن تأثير ضعف هبة الدولة في هذا البُعد يعني ضياع حقوق الأفراد وتسديد الظلم

وسوء توزيع الدخل والثروة وتدني مستوى

الاستثمار، وبصورة محددة فإن ضعف

هبة الدولة هو سبب لهذه التداعيات

وكذلك هو نتيجة لهذه التداعيات

وبصورة محددة فإن ضعف هبة الدولة هو سبب لهذه التداعيات وكذلك هو نتيجة لهذه التداعيات، فالعلاقة بينهما هي علاقة دائرية متداخلة يمكننا أن نصفها بحلقة الضعف الخطيرة ولا يمكن كسر هذه الحلقة إلا باستعادة هبة الدولة واستعادة قدرتها على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس. ويتعلق البعد الثالث لهيبة الدولة بمدى فاعلية الدولة في الإدارة الرشيدة للموارد، وتلك قضية أساسية مرتبطة بمفهوم الحكم الرشيد. وأن أحد أهم مقومات الحكم الرشيد هو مكافحة الفساد سواء كان فساداً صغيراً أو كبيراً أو كان استغلالاً للنفوذ أو نهباً وهدرًا للمال العام، عندما تضعف هيبة الدولة يتسبب الفساد وينتشر في كل مفاصل الدولة، لأن هبة القانون ونفاذه قد انهارت ولأن المسائلة والشفافية قد ضعفت، ولأن مصداقية السلطة التنفيذية أو القضائية بالالتزام بالسياسات المعلنة أصبحت محل استخفاف والفساديين وعبث العابثين وكلما ضعفت فاعلية الدولة في تطبيق النظم والإجراءات واللوائح تضعف هيبتها وتدني نتيجة لذلك قدرتها على توفير السياسات

والاستثمار وهروب رأس المال ومن ثم تدهور النشاط الاقتصادي الذي يعني مزيداً من اليأس والشقاء والفقر والبطالة، تضعف هبة الدولة يضعف قدرتها على إزالة العوائق الكابحة للاستثمار الخاص سواء كانت عوائق تشريعية أو عوائق تتعلق بمستوى ونوعية خدمات البنية التحتية والخدمات العامة أو كانت عوائق مؤسسية إدارية وسياسية تعوق حركة الاستثمار. ومن جانب آخر، تتحقق هبة الدولة بفاعليتها وكفاءتها في انفاذ القانون وتطبيقه وخاصة القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، من ذلك انفاذ العقود وحقوق الملكية وقوانين الرعاية الاجتماعية والحد الأدنى والأعلى للمرتبات والمعاشات والتأمين الصحي والتعليم، وهي حقوق مرتبطة كذلك بعدالة توزيع الثروة والدخل والتنمية الريفية والتنمية المتوازنة بين المناطق. إن تأثير ضعف هبة الدولة في هذا البُعد يعني ضياع حقوق الأفراد وتسديد الظلم وسوء توزيع الدخل والثروة وتدني مستوى الاستثمار،

لم يعد أحد يجادل اليوم في أن مستوى وحالة هبة الدولة لها آثار ودلالات إيجابية أو سلبية على الحالة الاقتصادية لأي بلد، فلا يمكن عزل مضمون وجوهر هبة الدولة عن مسار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وعن مستوى الأرزاق والتقدم الاقتصادي أو انحدره وتخلفه، وكل تلك الحالات مرتبطة بحالة مستوى هبة الدولة.

ترتبط هبة الدولة كوظيفة اقتصادية للدولة بثلاثة أبعاد أساسية وهي: مناخ الاستثمار المرغوب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والإدارة الرشيدة للموارد العامة التي تمكن من تخصيص الأمل لها في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

فالمناخ المرغوب للاستثمار الذي يعرف كما هو معروف بالمحددات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتشريعية والإدارية، وهذه المحددات ليست في الواقع إلا انعكاساً لوظائف الدولة الأساسية وعلى قدر كفاءة الدولة في إنجازها تتحقق هبة الدولة.

ولذلك أولى الاقتصاديين الكلاسيكيين أهمية كبيرة لتقسيم العمل الاقتصادي بين الدولة والمجتمع، فالدولة معنية في المقام الأول بتحقيق الأمن والاستقرار والعدل، وقد عرفت هذه الوظائف بالوظائف التقليدية الأساسية التي تقوم بها الدولة - أي وظائف الدفاع والأمن والقضاء - وبالتالي فإن فاعلية الدولة في تحقيق هذه الوظائف الأساسية لا يعني إلا ممارستها لهيبتها في واقع الأمر.

وهكذا نجد أن قوة الصلة بين مناخ الاستثمار وهبة الدولة كما تعكسها الوظائف التقليدية الأساسية لها آثار إيجابية على إنجاز مناخ الاستثمار الذي هو ركيزة النمو والتنمية الاقتصادية وأن ضعف هبة الدولة عند تصغيرها عن أداء وظائفها الأساسية له تداعيات وعواقب خطيرة على مناخ الاستثمار، ومن ذلك تدني

والتنظيمات السليمة التي من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص وضمان مناخ استثماري جذاب، ومع ضعف هبة الدولة، تتدنى كفاءة تحصيل الموارد العامة من ضرائب وجمارك وغيرها، إضافة إلى تكبد خزانة الدولة ملايين الدولارات بسبب تفجير أنبوب النفط والقطع المتكرر للكهرباء والتقطعات في الطرق التي ينفذها الفرضيون والمخربون الذين يستغلون ضعف الدولة أو مهادنتها مؤقتاً، ويعبثون بذلك بمقدرات البلاد الاقتصادية دون الشعور بأدنى مسؤولية وطنية. بينما يتزايد الانفاق العام وخاصة الانفاق السياسي الذي يتصاعد بصورة عامة لشراء سكوت الناقدین والمتنفذين، فيزيد تبعاً لذلك، عجز الموازنة العامة للدولة عن المعايير المقبولة، ويتراكم بسبب ذلك الدين العام المحلي والخارجي، ويتحمل عبء هذا الدين الجيل الحالي والأجيال القادمة في صورة تدني القوة الشرائية الحقيقية للدول بسبب التضخم وبسبب سوء استخدام الأموال العامة التي لا تبقى للأجيال القادمة إلا المعاناة ومزبأ من الفقر واليأس، ويؤدي ضعف هبة الدولة المولد للفساد إلى ارتفاع كلفة الاستثمار لارتفاع كلفة التمويل وصعوبة الحصول عليه بالنسبة لصغار ومتوسطي طالبي التمويل. كما أن ضعف الدولة يسهم في زيادة الاحتكار وكبح المبادرات الخاصة والمشروعات الفردية الصغيرة والأصغر والمشروعات ذات الأكتئاب العام.

إن استعادة هبة الدولة ليس مجرد قضية سياسية ولكنها في المقام الأول وظيفة اقتصادية للدولة ينبغي أن تؤهياها، وهذا هو الاختبار الحقيقي فهل نتجح؟

* أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء - عضو الحوار الوطني الشامل - رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

يوم أكل الثور الأبيض

استخدام لغة الطير والقصص الرمزية التي تتخذ من الكائنات الأخرى نماذج لمعالجة قضايا إنسانية قديمة قدم التاريخ ولأسباب عدة لعل أهمها:-

1- الثورة فالكاتب الذي لا يأمن سطوة السلطان يعمد إلى هذه التقنيّة وكان لا علاقة للقصة الخيالية بالواقع، فإذا ما فسر الأمر بخلاف ذلك، فإن تأويل كهذا لا يؤخذ به لمحاكمة الضمائر، وكثيراً ما تغض الجهات المعنية الطرف عنة حتى لا يقال "يكاد المسيح أن يقول خذوني".

2- الإثارة والتشويق فالإنسان تستهويه جاذبية الصور البلاغية بما فيها من (طباق وجناس وتشبيه... الخ) لهذا يعتبر هذا الفن القصصي أكثر رواجاً يدخل في ذلك الجوانب النفسية، وأن بصورة غير مباشرة - فقد اشتهرت الأروجات و (مسرح العرائس) وأحياناً بإيحاء من الجهات الرسمية لإفراج الاحتقانات الجماهيرية بـ"التنفيس" عن المشاعر المكتوبة.

3- نعلم جميعاً ان للإنسان قدرة على التمثل وأنه يكتسب الكثير من خبراته عن طريق التقليد - على أن نفرق بين التقليد الإعمي والتقليد المنهجي للوصول إلى المحاكاة ثم الإبداع، لئلا كيف قدم القرآن الكريم نماذج لمدي تأثير النمذجة السلوكية، فقد ندم (هابيل) على قتل أخيه حين رأى غراباً يوراي سؤء أخيه بينما باءت محاولات (قابيل) لإقناعه بالفشل، وتتوالى القصص القرآنية التي إبطالها من غير البشر لتقديم أروع النماذج التي تخاطب العقول والأفئدة لعلها تتعوض، فقد أسلمت الملكة بلقيس وقومها عقب انبهارها بشواهد الإعجاز في حضرة سيدنا سليمان، وكان الهدهد واسطة خير في ذلك، وتكرر النملة نموذج السلوك الاجتماعي الذي يفتقر إليه الكثير من البشر " قالت يا أيها النمل أدخلوا مساكنكم ليحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون" فهي لم تكتمف بإنقاذ نفسها كما يفعل الأتانيون من الناس وإنما قدمت مثلاً لأخياً للميول الاجتماعية، بل ربما كان

لقد تخصصت حركة الأحرار بنضالات دستورية، وسميت ثورة

1948م ب"الثورة الدستورية" ودفعت خيرة رجالاتها، ومثلها نكل

الأمام معارضيه فقد كان اغتيال الشهيد الزبيري بعد ثورة سبتمبر

1962م مؤشراً على أن خصوم الحياة الدستورية كثر، وهانحن

مازلنا نعاني تبعات هذه الخصومة التي ارتبط اسم الزبيري لدى

العقليات المصابة بـ"قوبيا الدستور" فاعتاتته، وهكذا ظلت تعطل

الدساتير والقوانين المتتالية.



د. غيلان الشرجري

جميعاً ضريبة تلك التداعيات وكأننا برحيلهم قد رحلنا إلى مآتات عدمية يصدق معها القول "لقد أكلنا يوم أكل الثور الأبيض".

ويكفي أن نتأمل عجائب المفارقات بين تلك المشروعات الحضارية التي بشرت بها تلك القيادات التاريخية "وكيف توقف الزمن فما زلنا بحاجة ماسة لاستيعاب تجاربهم والعودة إليها للأخذ بها، فمثلاً:-

1- لقد تخصصت حركة الأحرار بنضالات دستورية، وسميت ثورة 1948م ب"الثورة الدستورية" ودفعت خيرة رجالاتها، ومثلما نكل الأمام معارضيه فقد كان اغتيال الشهيد الزبيري بعد ثورة سبتمبر 1962م مؤشراً على أن خصوم الحياة الدستورية كثر، وهانحن مازلنا نعاني تبعات هذه الخصومة التي ارتبط اسم الزبيري لدى العقليات المصابة بـ"قوبيا الدستور" فاعتاتته، وهكذا ظلت تعطل الدساتير والقوانين المتتالية.

2- لقد استطاع الرئيس السلال الاضطلاع بدوره القيادي في أحلك الظروف، ورافعا شعار "بيد نبني وبيد نحمي الثورة والنظام الجمهوري" ولأنه

تحالفت القوي التقليدية التي مهما تنافرت فان علاقاتها المصلحية توحدنا لفرض نفوذها المضاد للتحولات الحضارية

4- لعل اغتيال الشهيد الحمدي علامة بارزة لسطوة هذا النفوذ المتقول والذي اكتسب مناعة ذاتية لمقاومة بوادر التجديد، فأستغفر كافة قدراته وإمكاناته لانقضاء على الحمدي قبل أن يستفحل أمره، إذ استطاع بفترة قياسية اكتساب ثقة الشعب في الداخل والخارج، فوفدت البنوك بإبداعات وتحويلات وتوكيلات المغتربين لإقامة مشاريع إنتاجية كما لعبت العجاس المحلية دورا تنمويًا تكامليًا تجسدت معه روح الشراكة بين الجهد الرسمي والشعبي، فتلاشت وصاية مراكز القوى على الناس، فكان لابد من اغتياله

5- لم يختلف المشهد كثيرا في المحافظات الجنوبية سوى أن منهجية الصراع كانت واحدة واضحة المعالم، فحفظها رفاق إيديولوجية واحدة انحصرت تناقضاتهم حول نوعية الأداء، ومع ذلك فإن النتيجة تدل على أن مصير هذا الشعب واحد، فقد أدت التصفيات المتبادلة إلى توارى رموز نضالية بحجم "فحطان الشعبي، سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل، علي عذتر ورفاقه، ثم علي ناصر محمد. أطال الله في عمره" وكلها أسماء من العيار الثقيل، لمناضلين وحذويين أدى غيابهم إلى نشوء طحالب سياسية تمارس نفس ادوار القوى التقليدية المشدودة للماضي شمالا وتداعيات كهذه نبشت من أعماق الذاكرة حكاية (أكلني يوم أكل الثور الأبيض".

ودعوني أفتض إثارة أحدكم للتساؤل عن: هذا الجمع بين المتناقضات الفكرية؟ والإجابة هي أن تلك هي خلاصة ما أردت اقتباسه عن هذه الحكاية، فلو أننا قبلنا بالتنازع، لو أننا حسمنا اختلافاتنا بالاحتمك لمعايير موضوعية توافقية، لو توحدت إرادة ألوان الطيف السياسي لما بطش بكل منها على حدة، ولما تجمدت الحياة طيلة العقود الماضية،